

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

إلى مساهمي شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميدغلف) المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أولاً: المقدمة :

إمتثالاً بالمادة رقم (١٠٤) من نظام الشركات يسر- لجنة المراجعة بشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) تقديم تقريرها السنوي حول مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وعن ما قامت به اللجنة من أعمال للعام المالي ٢٠٢٠ إلى مجلس إدارة الشركة وإلى السادة مساهمي الشركة في إجتماع الجمعية العامة السنوية وفقاً للفقرة (أ) من المادة ٩١ من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال والمادة ١٩ من لائحة حوكمة شركات التأمين الصادرة عن البنك المركزي السعودي وتماشياً مع لائحة عملها .

تكوين اللجنة :

تتكون اللجنة الحالية من ثلاثة أعضاء مستقلين منهم أعضاء مختصون في الشؤون المالية والمحاسبية، عقدت اللجنة تسعة إجتماعات خلال ٢٠٢٠، وقامت بتطبيق مسؤولياتها ودورها كما ذكر في ميثاق لجنة المراجعة وكما نصت عليه الأنظمة واللوائح ذات العلاقة. سبق أن كانت اللجنة تتكون من ٤ أعضاء وتقدم الأستاذ فهد الزميع بإستقالته من عضوية اللجنة في تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/١٠ وعليه فإن اللجنة تتكون حالياً من الأعضاء التالية أسمائهم :

١. الأستاذ/ محمد بن عمر العبيدي- (رئيس لجنة المراجعة عضو مستقل من داخل المجلس).
٢. الأستاذ / عبدالعزيز بن محمد أبابطين – (عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس).
٣. الأستاذ/ عبدالعزيز بن كامل الهاشمي – (عضو لجنة المراجعة مستقل من خارج المجلس).

أهم أعمال اللجنة خلال ٢٠٢٠:

- مراجعة ومناقشة القوائم والبيانات المالية السنوية مع المراجع الخارجي ورفع التوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة القوائم المالية المدققة الربعية مع المراجع الخارجي ورفع التوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة ومتابعة الخطة المقترحة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS-17).
- متابعة وضع هامش الملاءة للشركة وخطة رفعها المقدمة من إدارة الشركة للبنك المركزي السعودي بهذا الصدد.
- متابعة موضوع متحصلات الذمم المدينة والأطراف ذو العلاقة حسب توجيه مجلس الإدارة والبنك المركزي مع الإدارة وتم الرفع للجنة التنفيذية بخصوص وضع خطة للتحصيل.
- دراسة ومناقشة ملاحظات الجهات التنظيمية والإشرافية والهيئات الرقابية بخصوص أي ملاحظات ودراسة أسبابها والإيعاز لمن يلزم بالعمل على حل هذه النقاط وفق جدول زمني محدد.
- مناقشة ملاحظات البنك المركزي السعودي خلال الزيارات التفتيشية لإدارات الشركة ومراجعة الخطط التصحيحية المقدمة من إدارة الشركة، وتكليف الإدارات المختصة للتحقق من تنفيذ الخطط التصحيحية حسب ما هو مقدم للبنك المركزي ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة.
- تقييم مدى كفاءة وموضوعية الأعمال التي يقوم بها مراجعي الحسابات وإدارتي المراجعة الداخلية والإلتزام.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات الخارجيين أو إعادة تعيينهم .
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام إدارة الإلتزام.
- مناقشة التقارير الصادرة عن إدارتي الإلتزام والمراجعة الداخلية ورفع التوصيات بشأنها للإدارة التنفيذية وللمجلس الإدارة.

- مراجعة ومناقشة النقاط الحرجة والعالية المخاطر الصادرة من إدارتي الإلتزام والمراجعة الداخلية والرفع بها الى مجلس الإدارة، ومتابعة تنفيذ الخطط التصحيحية الخاصة بها.
- مناقشة عقود الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة حسب الأنظمة واللوائح .
- متابعة ومناقشة الملاحظات الخاصة بنظام وبيئة تقنية المعلومات ورفع التوصيات بخصوصها .
- التأكد من استقلالية وظيفتي إدارة المراجعة الداخلية والإلتزام في أداء نشاطاتهم، والتأكد من عدم وجود أي قيد على أداء مهامهم.
- مناقشة خطط عمل إدارتي الإلتزام والمراجعة الداخلية وإقرارها ومتابعة تنفيذها.
- تقييم كفاءة وفاعلية وموضوعية أعمال إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الإلتزام.
- مناقشة تقارير التسعير للعام ٢٠٢٠
- متابعة موضوع توزيع الفائض والتقارير الصادرة بهذا الشأن.
- مراجعة الملاحظات بخصوص السياسات والاجراءات ورفع التوصيات بخصوص تحديثها.
- متابعة تطبيق نطاق عمل إدارة الأمن السيبراني الصادر من البنك المركزي السعودي .
- ضمان التزام الشركة بتوصيات الخبير الإكتواري حسب الأنظمة واللوائح.
- متابعة التقارير الصادرة من المستشار الخارجي المكلف بمراجعة الأنشطة التقنية في إدارة تقنية المعلومات وإدارة الأمن السيبراني.

رأي اللجنة في مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية :

- ١- ترى اللجنة بأن الشركة مازالت تعاني من بعض القصور في الأنظمة الرقابية الخاصة ببيئة تقنية المعلومات.
- ٢- مازال هناك قصور في بعض جوانب حوكمة الشركات وذلك بسبب غياب أو نقص بعض السياسات والإجراءات الداخلية في الشركة.
- ٣- تأخير في تطبيق نطاق الأمن السيبراني في الشركة حسب متطلبات البنك المركزي.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،

رئيس لجنة المراجعة

محمد بن عمر العبيدي